

† ◊ ΧΗΛΕ† † ΗΣ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ◊ Σ◊ Ι

◊ ΘΖΖΞΣ † ΞΣΩΞΕΥ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 27 أكتوبر 2026

العدد 759

في هذا العدد

- 02.....افتتاح السنة التشريعية ..الجديدة
- 05.....اجتماعات وقرارات المكتب
- 08.....الجلسات العمومية
- 10.....أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية

❖ جلالة الملك يت رأس افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية

التشريعية الثانية عشرة



مَحَارِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَصْرُهُ اللَّهُ

ترأس صاحب جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وصاحب السمو الأمير مولاي أحمد، اليوم الجمعة بالرباط، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثانية عشرة.

وبهذه المناسبة السعيدة ألقى جلالة الملك حفظه الله خطابا ساميا أمام أعضاء غرفتي البرلمان، هذا نصه الكامل:

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

نغتيم مناسبة افتتاح هذه الولاية التشريعية الجديدة، لنقدم التهناني لأعضاء مجلس النواب، على ثقة الناخبين.

وتأتي هذه الولاية في ظرفية استثنائية، حافلة بالفرص، التي قد لا تتكرر، لمواصلة الإنجازات في مختلف المجالات.

وإننا ننتظر أن تشكل الولاية التشريعية والحكومية الجديدة، منعطفا حقيقيا لمواصلة طموح المغرب، كقوة اقتصادية صاعدة وموثوقة، في توازن وانسجام بين النمو الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد قلت من هذا المنبر، سنة 2014: "إن أعلى إحساس عندي في حياتي، هو اعترازي بمغربيتي..."

وهو نفس الإحساس اليوم، ولا تزيده السنوات إلا قوة ورسوخا.

فالمغرب أمة من أعرق الأمم في العالم، تحت راية ملكية عريقة، من أقدم الملكيات في التاريخ.

ومن حق المغاربة أن يعتزوا بهويتنا الدينية الأصيلة، في ظل إمارة المؤمنين، وبالهوية الحضارية المتميزة، الغنية بتعدد مكوناتها.

ونعتر أيضا بما حققناه من مكاسب سياسية ودبلوماسية، ومن إنجازات تنموية واقتصادية واجتماعية، غيرت وجه المغرب.

إن الاعتزاز بالوطن هنا، ليس من أجل التباهي، والتعبير عن الرضى عن النفس؛ بل هو الحافز الذي يحول الانتماء إلى مسؤولية، والثقة إلى واجب وطني.

حضرات السيدات والسادة،

في سياق عالمي يتسم بتسارع التحولات الجيو - اقتصادية، انخرطت بلادنا، بروية واضحة، في دينامية جديدة من الإصلاحات والمشاريع الكبرى.

واليوم، إضافة إلى تسريع المشاريع المبرمجة، في البنيات التحتية، يتعين إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى، لاسيما في مجالات الأمن المائي والطاقي والغذائي، والإقلاع الصناعي، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي.

كما ندعو من جديد، إلى التعجيل بتطوير قدرات المملكة، في مجال الاحتياطات الاستراتيجية، وتأمين توريد المواد الأساسية.

وفي هذا السياق، نهيب بالقطاع الخاص الوطني، للارتقاء إلى فاعل استراتيجي، في التحول التنموي ببلادنا، وأن يكون أكثر مبادرة وابتكارا، وأكثر قدرة على خلق فرص الشغل، وعلى الاستثمار والتصدير.

كما يتعين وضع قضايا الشباب في صدارة السياسات العمومية، واهتمامات هيئات الحكامة، من خلال وضع تصور متكامل، يضمن تكافؤ الفرص، ويشمل التعليم والتأهيل والإدماج الاقتصادي.

وذلك بما يعزز الثقة في قدرتهم على الارتقاء الاجتماعي، وفي مؤسسات وطنهم، وفي الفرص التي يوفرها لهم، لبناء مستقبل أفضل، في ظل الحرية والكرامة والاستقرار.

حضرات السيدات والسادة،

إن الرهان الحقيقي للمرحلة المقبلة، هو العمل الميداني، على المستوى الترابي، بالوقوف على المشاكل الحقيقية لكل منطقة، والعمل على إيجاد حلول واقعية لها.

فالنهوض بالتنمية المندمجة، وتحسين الخدمات العمومية، وتخفيض الاستثمار المنتج، يرتبط ارتباطا وثيقا بمسار الجهوية المتقدمة، وتفعيل اللاتمركز الإداري.

غير أن التأخير والاختلالات، التي لا تزال تعرقل تنزيل اللامركزية واللامركزية الإداري، تنعكس سلبا على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعيق التجاوب مع الانشغالات الحقيقية للمواطنين.

لذا، نشدد على أنه لم يعد من المقبول أي تأخير أو تماطل، في التنفيل الكامل لميثاق اللاتمرکز، بما يقتضيه من نقل للصلاحيات، والموارد البشرية والمالية الضرورية، من المركز إلى الأقاليم والجهات.

كما ينبغي وضع حد للعراقيل، التي لا تزال تعيق عمل مؤسسات الجهة، لاسيما من خلال تحديد أكثر وضوحا للاختصاصات، والرفع من مواردها البشرية والمادية.

فقد أصبح من الضروري تنظيم العلاقات بين الدولة والجهات، ووضع آليات للتنسيق والتعاقد، لتمكين الجهات، من اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تمكنت المملكة من ترسيخ مكاتها، على الصعيد الدولي، كشريك مسؤول وموثوق، يحرص على تنفيذ التزاماته، وينتظر من شركائه نفس التعامل.

وقد أسفرت المقاربة المتوازنة، التي اعتمدتها بلادنا في تدبير ظاهرة الهجرة، عن نتائج ملموسة.

لكن، يجب أن نعترف، بكل شجاعة وموضوعية، بأن النموذج الحالي للتعاون، في هذا المجال أصبح متجاوزا، والأزمات المتكررة خير شاهد على ذلك.

ونفس الأمر ينطبق على جارتنا إسبانيا، حيث عرفت شراكتنا تطورات مهمة، في مختلف المجالات، بما في ذلك محاربة الهجرة غير الشرعية.

غير أن هذا التعاون يواجه اليوم، تحديات كبيرة، مرتبطة ببعض المقتضيات القانونية المتجاوزة، والقرارات القضائية البعيدة عن الواقع، التي تحول، مع الأسف، دون ترحيل الأطفال القاصرين، والأشخاص الذين ينتحلون صفة اللجوء، وتغذي أطماع الشبكات الإجرامية.

وأمام التصريحات اللامسؤولة، والاستغلال المفوض لبعض الأوساط السياسية والإعلامية، نقول بأن الشراكة هي اختيار سيادي، والتزام إرادي، ولن تكون أبدا محل أي ضغط أو تهديد أو ابتزاز.

وفي هذا الإطار، سيقدم المغرب لشركائه، وثيقة تتضمن رؤية استراتيجية، واضحة وعملية، تؤسس لتوجه جديد، يعزز التنمية المشتركة، والتنافسية الاقتصادية، والاستقرار الإقليمي.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

كما تعلمون، فالانتداب البرلماني هو التزام سياسي، وتعاقد أخلاقي، يربطكم بالمواطنين.

فكونوا رعاكم الله، في مستوى هذه المسؤولية الوطنية التي تتحملونها، أمام الله، وأمام المواطنين، وأمام التاريخ؛ مصداقا لقوله تعالى: "من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

❖ اجتماع المكتب رقم 2026/16

ليوم الإثنين 19 أكتوبر 2026

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 19 أكتوبر 2026 اجتماعاً، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وبحضور الأعضاء، السادة:

- | | |
|-------------------|-------------------------|
| ■ أحمد اخشيخين | : النائب الثاني للرئيس؛ |
| ■ السالك الموساوي | : محاسب المجلس؛ |
| ■ ميلود معصيد | : محاسب المجلس؛ |
| ■ محمد رضى الحيني | : أمين المجلس؛ |
| ■ عبد الرحمان وفا | : أمين المجلس. |

واعتذر عن الحضور السادة:

- | | |
|---------------------|-------------------------|
| ■ عبد القادر سلامة | : النائب الأول للرئيس؛ |
| ■ جواد الهلالي | : النائب الثالث للرئيس؛ |
| ■ لحسن حداد | : النائب الرابع للرئيس؛ |
| ■ يحفظه بنبارك | : النائب الخامس للرئيس؛ |
| ■ محمد سالم بنمسعود | : محاسب المجلس؛ |
| ■ مصطفى مشارك | : أمين المجلس. |

حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

في مستهل الاجتماع، ألقى السيد رئيس مجلس المستشارين كلمة استعرض فيها أبرز ملامح السياق السياسي والمؤسسي الذي ينعقد فيه اجتماع المكتب، في أعقاب الاستحقاقات التشريعية ليوم 23 شتنبر 2026، وما أفرزته من تجديد للمؤسسات المنتخبة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة أول امرأة تتولى رئاسة حكومة المملكة، متوقفا عند ما تحمله هذه المحطة من دلالات تعكس نضج التجربة الديمقراطية المغربية واستمرارية مسار التحديث السياسي والمؤسسي للمملكة.

كما توقف السيد الرئيس عند أهم مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الثانية عشرة، وما تضمنه من توجهات استراتيجية للمرحلة المقبلة، وفي مقدمتها تعزيز موقع المغرب كقوة اقتصادية صاعدة تجمع بين النمو والتنافسية والعدالة الاجتماعية والمجالية؛ وإطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات المرتبطة بالأمن المائي والطاقي والغذائي، والإقلاع الصناعي والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي؛ وتعزيز الاستثمار المنتج ودور القطاع الخاص؛ فضلا عن وضع قضايا الشباب والتأهيل والإدماج في صلب السياسات العمومية.

وفي السياق ذاته، أبرز السيد الرئيس الأهمية الخاصة التي تكتسيها التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالتنمية الترابية والجهوية المتقدمة واللامركز الإداري بالنسبة إلى مجلس المستشارين، بالنظر إلى تركيبته الدستورية وتمثيلته الترابية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية، مؤكدا ضرورة تعزيز إسهام المجلس في مواكبة هذه الأوراش، وتطوير آليات الإنصات والتفاعل مع الفاعلين الترابيين، بما يدعم تقليص الفوارق المجالية وتحقيق التنمية المتوازنة.

وأكد السيد الرئيس، من جهة أخرى، ما يحمله الخطاب الملكي من رسائل سياسية وأخلاقية بشأن ممارسة المسؤولية التمثيلية، ولا سيما اعتبار الانتداب البرلماني التزاما سياسيا وتعاقديا وأخلاقيا، داعيا إلى جعل التوجيهات الملكية السامية مرجعية عملية لتدبير أشغال المجلس وتوجيه أولوياته التشريعية والرقابية والتقييمية، وإلى ترسيخ ثقافة الجدية والمسؤولية والإنجاز، وتعزيز التنسيق المؤسسي مع الحكومة في إطار الاحترام المتبادل للاختصاصات الدستورية.

وعلى مستوى العمل الخارجي للمجلس، جدد السيد الرئيس التأكيد على مواصلة تعبئة آليات الدبلوماسية البرلمانية وتعزيز حضور مجلس المستشارين في مختلف الفضاءات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية، بما يسهم في مواكبة المبادرات الملكية الاستراتيجية، والدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة ومصالحها العليا، وتعزيز علاقات التعاون والشراكة مع المؤسسات البرلمانية الصديقة.

وعقب ذلك، تداول المكتب في جميع النقط المدرجة ضمن جدول الأعمال، حيث تم الاستماع إلى مختلف الآراء والمقترحات، وتبادل وجهات النظر بشأنها. وبعد المناقشة المستفيضة، اتخذ المكتب القرارات التالية:

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← قرار رقم 2026/16/01 بالموافقة على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 27 غشت 2026.

❖ الجلسات العامة:

← قرار رقم 2026/16/02 بعقد جلسة عامة مشتركة بين مجلسي البرلمان، يوم الإثنين 19 أكتوبر 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، تخصص لتقديم السيدة رئيسة الحكومة للبرنامج الحكومي.

← قرار رقم 2026/16/03 بعقد جلسة عامة، يوم الأربعاء 21 أكتوبر 2026 على الساعة الحادية عشرة صباحاً، تخصص لمناقشة البرنامج الحكومي بمجلس المستشارين.

← قرار رقم 2026/16/04 بانتداب السيد عبد الرحمان وافي أميناً للجلسة العامة المذكورة أعلاه.

← قرار رقم 2026/16/05 بعقد ندوة الرؤساء يوم الإثنين 19 أكتوبر 2026 على الساعة الثانية بعد الزوال، لتنظيم المناقشة في الجلسة العامة المذكورة أعلاه.

❖ شؤون تنظيمية:

← قرار رقم 2026/16/06 بدعوة مكونات المجلس إلى تحيين قائمة الأسئلة الشفهية والكتابية، مراعاة للقطاعات الوزارية التي تتشكل منها الحكومة الجديدة وتسمياتها واختصاصات كل منها.

❖ جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان لتقديم البرنامج الحكومي.



طبقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور ومقتضيات النظامين الداخليين للمجلسين عقد البرلمان بمجلسيه، يوم الاثنين 19 أكتوبر 2026، جلسة عمومية مشتركة، برئاسة كل من السيد أحمد التوزي رئيس مجلس النواب والسيد محمد ولد الرشيد رئيس مجلس المستشارين، خصصت لتقديم البرنامج الحكومي من طرف رئيسة الحكومة السيدة فاطمة الزهراء المنصوري.

❖ جلسة عمومية لمناقشة البرنامج الحكومي.



طبقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور والمادة 271 من نظامه الداخلي عقد مجلس المستشارين برئاسة السيد محمد ولد الرشيد رئيس المجلس، يوم الأربعاء 21 أكتوبر الجاري، جلسة عمومية خصصت لمناقشة البرنامج الحكومي، الذي قدمته السيدة رئيسة الحكومة.

❖ جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان لتقديم مشروع قانون المالية لسنة

2027.



طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور عقد البرلمان بمجلسيه، يوم الجمعة 23 أكتوبر الجاري، جلسة عمومية مشتركة، ترأسها كل من السيد أحمد التوزي رئيس مجلس النواب والسيد محمد ولد الرشيد رئيس مجلس المستشارين، خصصت لتقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027، من طرف وزير الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية السيد فوزي لقجع.

❖ جلسة عامة لانتخاب رئيسي لجنتين دائمتين.



يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 27 أكتوبر 2026، على الساعة الثانية بعد الزوال، جلسة عامة تخصص لانتخاب:

- رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان؛
- رئيس لجنة الداخلية والمجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

❖ مجلس المستشارين يستقبل وفدا عن اللجنة اليهودية الأمريكية.



استقبل أمين مجلس المستشارين، السيد عبد الرحمان وفا، يوم أمس الاثنين 26 أكتوبر الجاري بمقر المجلس، وفدا عن اللجنة اليهودية الأمريكية (AJC)، برئاسة السيد جيسون إيزاكسون، مسؤول الشؤون السياسية باللجنة.

وفي مستهل هذا اللقاء، رحب السيد وفا بأعضاء الوفد الأمريكي، منوها بالدور الذي تضطلع به اللجنة اليهودية الأمريكية في ترسيخ قيم التسامح والتعددية وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات.

وأكد، بهذه المناسبة، متانة علاقات الصداقة التاريخية والشرافة الاستراتيجية التي تجمع المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية، القائمة على الثقة والاحترام المتبادلين والإرادة المشتركة للارتقاء بالتعاون الثنائي في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاستثمارية والثقافية.

كما أبرز أن المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يواصل ترسيخ نموذج الحضاري القائم على التعايش والتعددية الدينية والثقافية.

وعلى المستوى السياسي والمؤسسي، قدم السيد وفا عرضا حول أبرز التطورات التي تشهدها المملكة، في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 23 شتنبر 2026، وما أعقبها من تشكيل الأغلبية الحكومية الجديدة، مشيرا إلى تعيين السيدة فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة للحكومة، لتصبح أول امرأة تتولى هذا المنصب في تاريخ المملكة.

كما تطرق إلى استكمال المسار الدستوري لتنصيب الحكومة، من خلال تقديم البرنامج الحكومي أمام مجلسي البرلمان ومناقشته والتصويت عليه، فضلا عن انطلاق مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2027، الذي يتضمن أولويات اقتصادية واجتماعية تروم دعم الاستثمار وتخفيف المبادرة الاقتصادية وتعزيز السيادة الاستراتيجية للمملكة في مجالات الماء والطاقة والغذاء والتكنولوجيا الرقمية.

وبهذه المناسبة، قدم أمين مجلس المستشارين لمحة عن تركيبة المجلس واختصاصاته، باعتباره الغرفة الثانية للبرلمان المغربي، موضحا أنه يتكون من 120 عضوا ينتخبون بالاقتراع غير المباشر لولاية تمتد لست سنوات، ويمثلون الجماعات الترابية والغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين وممثلي المأجورين.



واستعرض، في هذا السياق، الأدوار التشريعية والرقابية للمجلس، إلى جانب إسهامه في تقييم السياسات العمومية وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتوطيد علاقات التعاون والشراكة مع مختلف المؤسسات والهيئات الدولية. وعلى صعيد قضية الوحدة الترابية للمملكة، أكد السيد وفا أن مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية تشكل أساسا جديا وذا مصداقية للتوصل إلى حل سياسي نهائي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، مستحضرا قرار مجلس الأمن رقم 2797.

وأكد أن قرار مجلس الأمن رقم 2797، الذي تم اعتماده في 31 أكتوبر 2025، يكرس حل الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب كأساس وحيد للتفاوض من أجل تسوية النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الترابية. وفي هذا السياق، ثمن السيد وفا الموقف الأمريكي الداعم لسيادة المملكة ووحدتها الترابية، مشيدا بالمواقف التي سبق أن عبرت عنها اللجنة اليهودية الأمريكية في هذا الشأن.

كما سلط الضوء على الدينامية التنموية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية للمملكة، بفضل الرؤية الملكية المتبصرة، من خلال إنجاز مشاريع هيكلية في مجالات البنيات التحتية والطاقات المتجددة والخدمات اللوجستية، وفي مقدمتها مشروع ميناء الداخلة الأطلسي، بما يعزز مكانة هذه الأقاليم كقطب اقتصادي واستثماري واعد وبوابة استراتيجية نحو إفريقيا والفضاء الأطلسي.

من جهتهم، أشاد أعضاء الوفد الأمريكي بعمق علاقات الصداقة التاريخية والشراكة الاستراتيجية التي تجمع المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدين أن المغرب يعد أقدم صديق للولايات المتحدة الأمريكية، ومجدين دعمهم للوحدة الترابية للمملكة، ومبرزين أن تسوية قضية الصحراء المغربية في إطار السيادة المغربية من شأنها الإسهام في تعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة.

كما نوه أعضاء الوفد الأمريكي بالنموذج المغربي في التعايش والتسامح والتعددية الدينية والثقافية.

❖ النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين، يبرز خلال الجمعية العامة

للبرلمان الأنديني وكولومبيا حرص المغرب على تنويع شراكاته

وتعزيز التعاون جنوب-جنوب وتطوير العلاقات مع بلدان الأنديز.



أكد النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد القادر سلامة، أن المملكة المغربية، بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، تعطي الأولوية لتنويع شراكاتها وتعزيز مسارات التنمية التضامنية ولاسيما برامج التعاون جنوب-جنوب.

هذا التأكيد جاء خلال الكلمة التي ألقاها السيد عبد القادر سلامة، خلال الجمعية العامة للبرلمان الأنديني، المقامة بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لتأسيس هذه الهيئة البرلمانية الجهوية، والمنعقدة بمدينة بارانكيا بجمهورية كولومبيا أيام 14 و15 و16 أكتوبر 2026.

وبنفس المناسبة، ذكر النائب الأول للسيد رئيس مجلس

المستشارين، بالمسار المتميز من علاقات الصداقة والتعاون التي نسجها البرلمان المغربي مع نظيره الأنديني، مؤكداً أن هذا المسار المتميز تم بناؤه من خلال التواصل المباشر والاحترام المتبادل والإرادة المشتركة والمتواصلة للتقارب، مستحضرا في هذا الصدد أهم المحطات التي ميزت هذا المسار وعلى رأسها عقد البرلمان الأنديني لدورة لجمعيةته العامة بمدينة العيون، كبرى حواضر الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، في تجسيد واضح وحازم للموقف المتقدم لهذه الهيئة بخصوص دعم الوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها فوق كافة أراضيها.

وفي معرض تأكيده على ضرورة ترجمة هذه العلاقات المتينة سياسيا وإنسانيا، إلى برامج عمل ومبادرات ملموسة تعود بالنفع المشترك على شعوب المنطقتين، أكد السيد عبد القادر سلامة على أن كل الظروف متاحة اليوم، من أجل إعطاء دفعة جديدة لهذه العلاقات، والمضي قدما نحو افتتاح أوسع ومتبادل لاسيما في ما يتعلق بالمبادلات التجارية، من خلال تسهيل وصول منتجات دول الأنديز إلى أسواق المغرب وإفريقيا، وفتح أسواق الأنديز بشكل أكبر أمام المنتجات المغربية والإفريقية، مع الدعوة إلى استثمار الموقع الجيو استراتيجي للمغرب باعتباره بوابة متينة وموثوقة نحو السوق الإفريقية.

وقبل استحضار الأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات البرلمانية في إطار الدبلوماسية البرلمانية من أجل بلوغ هذا المسعى، أكد السيد عبد القادر سلامة، أن المملكة المغربية تفتح أبوابها دائما للشركات البناءة مستحضرة في ذلك أولوية بناء الشراكات القائمة على مبدأ راجح-راجح وأولوية التعاون جنوب-جنوب، وضمنه التعاون مع البلدان الأندينية والأمريكو لاتينية على العموم، وهو ما أكدته الزيارة التاريخية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لعدة بلدان بمنطقة أمريكا اللاتينية سنة 2004، وهي الزيارة التي فتحت افقا واعدة في مسار التعاون مع هذه المنطقة.



وفي لقائه مع الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني، أكد النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين السيد عبد القادر سلامة، على أن حرص مجلس المستشارين على المشاركة في تخليد للذكرى 47 لتأسيس البرلمان الأنديني، يندرج في إطار تعزيز علاقات التعاون والحوار بين برلمان المملكة المغربية وهذه الهيئة البرلمانية الجهوية الهامة، والتي من شأنها أن تسهم في توطيد جسور التواصل وتبادل الخبرات والتجارب البرلمانية، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز التقارب بين الشعوب.

وبعد تقديم التهاني للسيد خوصي مانويل أوساندون بمناسبة انتخابه رئيسا جديدا للبرلمان الأنديني عن جمهورية الشيلي، أشار السيد عبد القادر سلامة الى الأهمية التي تكتسبها هذه المشاركة في

ظل الدينامية التي تعرفها علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، حيث يحرص المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على توسيع وتنويع شراكاته الدولية، والانفتاح على مختلف التكتلات الجهوية، ومن بينها فضاء دول الأنديز.

وارتباطا بالتعاون البرلماني، أكد النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في توثيق العلاقات بين البرلمان المغربي والبرلمان الأنديني، حيث نوه في هذا الصدد بالزيارة التي قام بها أعضاء جمعياته العامة العامة للمملكة المغربية، والتي تضمنت زيارة للأقاليم الجنوبية للمملكة، ولاسيما مدينة العيون التي احتضنت التوقيع على الإعلان المشترك بين رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد والرئيس السابق للبرلاندينو السيد غوستافو باتشييكو.

وفي نفس السياق، عبر السيد عبد القادر سلامة عن الارتياح للموقف المتقدم الذي اتخذته جمهورية الشيلي الصديقة، بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، من خلال دعم سيادة المملكة على كافة أراضيها وضمنها منطقة الصحراء، وكذلك دعم مقترح الحكم الذاتي التي قدمه المغرب سنة 2007 باعتباره الحل السياسي العادل والمستدام لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، في تناغم مع روح ومقتضيات قرار مجلس الأمن رقم 2797 ليوم 31 أكتوبر 2025.

وفي نفس السياق، أكد النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد القادر سلامة، أن هذا القرار التاريخي يندرج ضمن دينامية المواقف المتقدمة والأخوية التي عبرت عنها مختلف بلدان الأنديز، حيث تدعم اليوم كافة الدول الأعضاء الخمس المشكلة للبرلمان الأنديني، الوحدة الوطنية والسيادة الترابية للمملكة المغربية، منوها في هذا الصدد بمختلف المواقف الحازمة للبرلمان الأنديني الداعمة للوحدة الترابية للمملكة المغربية سواء قرار يناير 2018 أو قرار أكتوبر 2022، وصولا إلى إعلان العيون 2025، حيث أكد أن إجماع دول المنطقة حول عدالة القضية الوطنية الأولى للمغاربة يؤكد صوابية المواقف التي عبر عنها البرلمان الأنديني.



ومن جهته أكد الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني على المكانة والتقدير الكبيرين الذي يحظى بهما المغرب داخل البرلمان الأنديني، مؤكدا أن المملكة المغربية تعتبر البوابة الامتد لبلدان المنطقة نحو افريقيا والعالم العربي.

وعلى المستوى البرلماني نوه السيد خوصي مانويل أوساندون بالدور الذي يلعبه مجلس المستشارين في مد جسور التواصل والتعاون مع البرلمان الأنديني، مؤكدا أن هذه المشاركة لم تعد تقتصر على الأدوار المنوطة بالدول الملاحظة أو المراقبة، بل تتعداها إلى شريك حقيقي وموثوق ساهم في العديد من المبادرات البناءة والمثمرة في العمل المؤسسي للبرلمان الأنديني.



الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212) 537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma